انفكاكه لاينافي دوام ثبوت التوقف وجوابه بوجهين الاول ان المراد بكونه واجبا بالذات اعم من ان يكون واجبا بالذات بالفعل او بالامكان وكون الممكن الخاصي واجبا بالذات محال وامكان المحال ايضا محال الثاني ان التحقيق ان الدوام لاينفك عن الضرورة فامكان انفكاكه بناف دوام ثبوت التوقف **قول** الشارح ثم ان لم توجد جملة ما يتوقف عليه وجوده فيه اشارة الى ان العلة التامة لاتكون الا مركبة وردّ على الفلاسفة حيث جوزوا وجود العلة التامة البسيط فان قيل ان الحق هو وجود العلة التامة البسيط اذ الكائنات صفاته تعالى ممكنة قديمة صادرة عنه تعالى بطريق الايجاب كما هو مذهب اكثر اهل السنة والجماعة قلنا قد ثبت ان الممكن لايوجد الا بعد وجوب وجوده فالوجوب جزء من العلة التامة اللهم الا ان يراد من العلة التامة البسيطة العلة الفاعلة بالنسبة الى الوجود من غير احتياج هناك الى شيء من الجزء والالة والشرط وغير ذلك مما يتوقف عليه وجود بعض الممكنات فتدبر فيه وعدم وجودها اعم من عدم وجوها بجميع اجزائها او ببعضها في نفس الامر او في الخارج هذا ايس بشيء فيما ثبت من ان المؤثر الحقيقي في كل معلول هو الله تعالى وهو باق ازلا وابدا فيه بحث لان من جملة ما يتوقف عليه وجود الممكن امكانه فانتفاؤها اذا كان بانتفاء الامكان لم يلزم امتناع وجوده بخصوصه بل امتناع وجوبه وجوابه ان الامكان لايتوقف عليه الوجود كما في الواجب وانه معتبر في جانب المعلول لا في جانب العلة لانا نطلب العلة بعد علمنا بامكان الشيء مع ان المنفي ليس هو التوقف بل مجرد ما فرض التوقف عليه وبهذا يظهر وجه لزوم امكان الوجود بخصوصه لنفي الامتناع **قول** الشارح وكل ممكن لايلزم هذا دليل على ابطال امكان وجوده على ذلك التقدير وهو لاينافي صحة امكان مجرده

في نفسه

في نفسه لايقال يجوز ان يكون هناك علل مستقلة متعاقبة في الوجود او متواردة على سبيل البدل بان يكون كل واحدة منها بحيث لو وجدت ابتداء وجد المعلول بها واستغنى الاخرى فلا يلزم من وقوع الممكن بدون تلك الجملة عدم كونها جملة ما يتوقف عليه وجوده لانا نقول المفروض وقوعه بدون جملة ما وقد وجد في تلك الصورة جملة بدل اخرى وانه لو امكن ان يعدم الاولى ووجد الاخرى فان عدم المعلول بعدم الاولى ووجد بايجاد الثانية لزم اعادة المعدوم وان لم يعدم وجب ان يكون الثانية مفيدة لوجوده الحاصل لها يجاد الاولى فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن ان يقال ان الثانية تفيد بقاء الوجود الحاصل بالاولى اذ يلزم ح ان لاتكون علة مستقلة للوجود وههنا بحث لان كون كل ممكن بعضا لايلزم من فرض وقوعه ولا من عدم محال يستلزم كون صفاته تعالى واجبة لذواتها لانها يلزم من فرض عدمها محال لايقال انما يلزم ذلك لو لم يكن ذات الواجب مستقلة فيه فلا انا نقول هذا مذهب الفلاسفة والمعتزلة فلا يتصور ههنا بل يقال المراد بالممكن بهذا المعنى هو الممكن المفارق وصفاته يقال ممكنة في نفسها غير مفارقة عنه تعالى اصلا لانها صادرة عنه بالايجاب وفيه ما قد عرفته فيما سبق تدبر في تحصيل القرينة على تخصيص الممكن ههنا بذلك المعنى والحق في الجواب ان يقال ان الممكن ما لايلزم من فرض وجوده محال بالنظر الى مجرد ذاته واما بالنظر الى امور زائدة على ذاته كونه ممتنعا بالغير فيجوز ان يستلزم المحال بناء على ذلك الامتناع بالغير وان الممكن ما لايلزم من فرض عدم محال بالنظر الى مجرد ذاته كونه واجبا بالغير فيجوز ان يستلزم المحال بناء على ذلك الوجوب بالغير وفي هذا المقام بحث اخر وهو انه لايلزم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)